

Distr.: General
3 November 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الثالثة

البند ٧١ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق

الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

مرفق طيه رد إسرائيل على التقرير المقدم من جون دوغارد، المقرر الخاص للجنة
حقوق الإنسان، عملاً بقرار اللجنة ٢/١٩٩٣ ألف (A/60/271)، الذي يساور إسرائيل القلق
إزاءه (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق اللجنة الثالثة، في إطار
البند ٧١ (ج).

(توقيع) السفير دان غيلمان

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

رد إسرائيل على التقرير المقدم من جون دوغارد، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، عملاً بقرار اللجنة ٢/١٩٩٣ ألف

لمحة عامة

ظلت إسرائيل تؤكد على مدار عقد من الزمان المشاكل التي تكتنف ولاية المقرر الخاص التي لا تفحص سوى جانب واحد من الصراع، وهو ما أقر به المقرر ذاته. إنها ولاية تصدر أحكاماً مسبقة على مسائل أساسية، وهي ولاية فريدة في نوعها ومطلقة لدى مقارنتها بولاية المجموعة الواسعة من المقررين الإقليميين والمواضيعيين العاملين في مجموعة متنوعة من المسائل التي تثير قلقاً دولياً، وهي ولاية تتناقض تناقضاً مباشراً مع الموجة الراهنة من الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة.

إن إسرائيل مرغمة مرة ثانية أن ترد على التقرير الأخير للمقرر الخاص. إن هذا التقرير يتسم للأسف، مثله مثل التقارير السابقة عليه، بوجود أخطاء وإغفال للواقع، وكذلك تحريفات للحقائق والقانون على السواء، في الوقت الذي يقدم فيه خطة سياسية إحادية الجانب.

إن هذا النهج محبط ومؤسف إلى حد كبير في الوقت الذي أتيحت فيه، عقب تنفيذ إسرائيل لمبادرة فك الارتباط، فرصة فريدة من نوعها لإعادة الحوار والتعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين والتوصل عن طريق التفاوض إلى حل لقضايا الصراع. إن التقرير لا يسهم في إتاحة الفرص أمام هذا الحوار، ولكنه يقف للأسف في تعارض مع الإطار الذي اتفق عليه الطرفان والمجتمع الدولي للتوصل إلى حل للصراع.

لقد أحقق التقرير في أن يعرض بدقة عدداً من الحقائق الفعلية والقانونية، رغم بيان عدم وجود أساس لها في الردود السابقة المقدمة من إسرائيل. ولن تكرر إسرائيل هذه التصويبات (التي كُرر بعضها ثلاث أو أربع مرات)، ولكن تحيل بدلاً من ذلك إلى الردود المقدمة على التقارير السابقة للمقرر الخاص.

وختاماً، يتعين في هذه التعليقات الافتتاحية قول شيء عن المصطلحات الواردة في التقرير، التي تستعمل فيها، على غرار التقارير السابقة المقدمة من المقرر الخاص، لغة الانحياز والتحيز. وقد اعتُرف في التقرير، على سبيل المثال، بأن مصطلحي "الحاجز" و "السياج" هما مصطلحان أكثر حيادية ولكن أُصر على استعمال مصطلح "الجدار". وبالمثل، أُصر فيه

على وصف "الخط الأخضر" بأنه "يمثل الحدود المقبول بها دوليا بين إسرائيل والضفة الغربية"، رغم أن هذا الخط لم يقبل دوليا قط كحدود دولية، ويقتضى قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وكذلك خريطة الطريق التي ترعاها المجموعة الرباعية، وجود حدود آمنة ومعترف بها تتقرر من خلال المفاوضات. بل إن الأمر الأكثر إثارة للقلق أنه أُعترف في التقرير بأن الهجمات الموجهة ضد الإسرائيليين استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير (ويشير التقرير ذاته إلى الهجومين الانتحاريين بالقنابل اللذين وقعا في تل أبيب وناتانيا وما يزيد على ٢٠٠ هجوم فلسطيني)، ولكن رُفض تسميتها أعمال إرهابية. وقد ظهر لفظا "الإرهاب" أو "يرهب" في التقرير مرتين فيما يتصل بأعمال التهريب من جانب الإسرائيليين ضد الفلسطينيين. ولا يمكن ببساطة فهم المنطق الذي يعتبر فيه مصطلح الإرهاب ملائما لمزاعم أعمال تهريب يقوم بها الإسرائيليون وليس للهجمات الانتحارية بالقنابل التي يقوم بها الفلسطينيون.

مبادرة فك الارتباط الإسرائيلية

أُعد هذا التقرير قبل تنفيذ المبادرة الإسرائيلية لفك الارتباط عن قطاع غزة وعن أربع مستوطنات بالضفة الغربية. وأصبح واضحا الآن، في ضوء الأحداث الماضية، أن التكهّنات المنذرة بالخطر في التقرير لم تكن في محلها. ومن بين التكهّنات غير السليمة بوقوع كارثة ما يلي:

- خلافا للإصرار في التقرير على أنه قد "حدثت مواجهات عنيفة بين المستوطنين وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي ... ويبدو أن هذا الانسحاب ستصحبه زيادة في العنف مستقبلا"، تم فك الارتباط في ظل ضبط للنفس ودون وقوع خسائر بشرية.
- تكهّن التقرير بحدوث "اضطرابات كبيرة في حركة المرور وحرية الحركة التي ستسفر بدورها عن آثار خطيرة على التزويد بالغذاء والوصول إلى المستشفيات والمدارس وأماكن العمل" فضلا عن حدوث "كارثة إنسانية" وهو ما لم يقع، على إثر ما أولته السلطات الإسرائيلية من رعاية واهتمام بهذه المسائل بالتعاون مع ممثلي المنظمات الدولية التي كانت حاضرة وقتئذ.
- المزاعم المنذرة بالخطر إزاء "عدم الاهتمام الكافي بالقذائف والألغام الأرضية غير المفجرة ... ووجود مواد مصنوعة من الإسبستوس في بعض منازل المستوطنات المزمع هدمها"، وهو ما ثبت عدم صحته أيضا. فقد جرى معالجة القذائف والمتفجرات بروح المسؤولية، وأزالت إسرائيل بعناية جميع المواد الخطرة من المنازل قبل هدمها.

وفيما يتعلق بحالة قطاع غزة عقب فك الارتباط، يكرر التقرير المقولة التي وردت في التقارير السابقة بأنه ”يبدو واضحاً أن غزة ستظل أرضاً محتلة“. فالأساس الوقائي المستند إليه في تأكيد هذه المقولة غير واضح، لا سيما لأنه جرى التصريح في التقرير بأن ”خطط أو نوايا إسرائيل المتعلقة بمستقبل غزة ليست واضحة“. ودعماً للاستنتاجات التي وردت في التقرير، جرى الاعتماد أساساً على مزيج من الشائعات والظنون، بسند ضئيل من الوقائع أو بلا سند منها (”يبدو أن...“ ”هناك أيضاً ما يوحي بأن...“ ”من المرجح...“ وما إلى ذلك).

وعلاوة على المنهجية المزدوجة بالاعتماد على مزاعم غامضة وغير منسوبة لجهة ما، فإن الاتهامات المحددة ذاتها لا تكاد في الواقع تساند الفرضية التي يعتمد عليها التقرير. فالكثير من الاتهامات (من قبيل الشائعة بوجود خطة لأن تبني إسرائيل ”حاجزاً أمنيّاً في البحر على طول الحدود بينها وبين غزة“) لا صلة لها بمسألة ما إذا كان يمكن اعتبار قطاع غزة أرضاً محتلة أم لا، بينما هناك اتهامات أخرى هي تحريف واضح للحقائق. فعلى سبيل المثال، المقولة بأن إسرائيل أعلنت أنها لن تتردد ”في التدخل عسكرياً في غزة بعد انسحاب المستوطنين، إذا ما تطلب أمن إسرائيل ذلك“ هي إساءة تفسير لتصريح إسرائيل بأنها تحتفظ بحق التصرف دفاعاً عن النفس. إن التصريح الصادر عن إسرائيل يحصر صراحة حقها في القيام بنشاط عسكري بالمنطقة في الحق الأساسي بالدفاع عن النفس المكفول لأى دولة فيما يتصل بالهجمات النابعة من أراضٍ مجاورة. وفي حقيقة الأمر، إن هذا الاشتراط الوارد في خطة فك الارتباط، إلى جانب إنهاء الحكم العسكري، يمثلان دليلاً واضحاً على أن إسرائيل قد تخلت ”بإرادتها“ عن منح قواتها السلطة أو الإذن بالدخول إلى أراضي غزة أو العمل بها.

ومرة أخرى يعتمد المقرر، كسند قانوني في مقولته بأن غزة ما زالت أرضاً محتلة، على قضية الرهائن في محاكمات نورمبرغ بوصف ذلك دليلاً على أنه حتى في غياب السيطرة الفعلية، فإن إمكانية ممارسة السيطرة تكفي لوجود حالة احتلال. لقد عاجلت إسرائيل في، ردودها على تقارير المقرر السابقة، هذا التحريف المضلل لهذه القضية ورفض إدراك أى فرق بين جماعات مقاومة منشقة وحكومة فلسطينية قائمة ومعترف بها.

وفي سياق هذا التقرير، ستشير إسرائيل ببساطة إلى الأسلوب المضلل الذي جري به الاستشهاد بالقضية. فالتقرير يشير إلى العبارة التالية الواردة بها وهي: ”من غير الضروري للقوة المحتلة أن تحتل أرضاً بكاملها، طالما كان في وسعها بسط سلطتها الفعلية في أي وقت أرادت على أي جزء من البلد“.

وفي الواقع فإن نص الجزء ذي الصلة من القضية هو كما يلي:

من الواضح أن القوات الألمانية المسلحة كان في قدرتها السيطرة على اليونان ويوغوسلافيا حتى وقت الجلاء منهما في خريف عام ١٩٤٤. وفي حين أن قوات المقاومة كان في قدرتها السيطرة على قطاعات من هذين البلدين في أوقات شتى، فمن المعلوم أن الألمان كان في قدرتهم بسط سيطرتهم الفعلية في أى وقت أرادوا على أى جزء من البلد. فسيطرة قوات المقاومة كانت مجرد سيطرة مؤقتة، ولم تكن بالقدر الذي يحرم القوات الألمانية المسلحة من مركزها كقوة محتلة.

وحسب ذلك السياق، من الواضح أن استشهد المقرر بالقضية يغفل عنصرين يتصلان بوجه خاص بفك ارتباط إسرائيل عن غزة: حقيقة أن القوات المحتلة لم تجل من الأراضي، وحقيقة أن سيطرة القوات المحلية هي مجرد سيطرة مؤقتة. فعلى العكس من ذلك، إسرائيل أجلت جميع القوات والمدنيين من قطاع غزة، إلى جانب الافتراض بأن السيطرة الفلسطينية في قطاع غزة ليست مؤقتة؛ فحقيقة الأمر هي أن إسرائيل قد أعلنت بشك محدد أنه ليس لديها مطالب إقليمية في هذه المناطق.

السياج الأمني

إن الافتقار الواضح إلى قوة الحجة في معالجة التقرير لمبادرة فك الارتباط ظاهر في معالجته لمسألة السياج الأمني. ويسلم المقرر، في مواجهة التغييرات الجوهرية التي وقعت في مسار السياج، وفقا لقرارات محكمة العدل العليا الإسرائيلية، بحدوث "تغييرات طفيفة" في المسار. ولا يمكن اعتبار ذلك سوى أنه حالة بالغة من حالات التقليل من شأن ما حدث، حسب ما يتضح في إحصاءاته الذاتية: ففي إضافة التقرير المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (E/CN.4/2004/6) استشهد المقرر بأرقام تشير إلى أن ٢٨٠ ٠٠٠ فلسطيني سوف يدخلون في مسار السياج. وفي هذا التقرير يشير إلى رقم هو ٤٩ ٠٠٠ فلسطيني. وبعبارة أخرى، حسب إحصاءاته الذاتية، هناك خفض قدره ٨٠ في المائة في عدد الفلسطينيين الداخلين في مسار السياج.

ويعتمد المقرر الخاص على حقائق ووقائع مزعومة في حين يفتقر إلى آليات التحقق. وقد أشارت على وجه التحديد المحكمة العليا الإسرائيلية إلى هذا التناقص في قرارها الأخير في قضية مراجعة ضد رئيس وزراء إسرائيل. وخلصت المحكمة العليا إلى أن الفرق بين حكم محكمة العدل الدولية وقرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية يتمثل في الأساس الوقائعي الذي طرح عليهما. فقد طرحت المحكمة العليا مثالا واضحا على أن:

محكمة العدل الدولية قد استشهدت بتقرير دوغارد، وحسب ما جاء فيه فإن [قليلية] محاصرة من جميع الجوانب. ويُسمح للمقيمين فيها بالخروج والدخول

من بوابة عسكرية واحدة تُفتح من الساعة صباحا حتى الساعة مساء. ويتناقض هذا الاستنتاج مع البيان الخطي للأمين العام، الذي جاء به أن هناك نقطة تفتيش على مدخل المدينة (قضية مرابعة المعروضة على محكمة العدل العليا، الفقرة ٦٧).

وتشير المحكمة العليا أيضا إلى الانعدام التام في تقرير المقرر الخاص وقرار محكمة العدل الدولية لأي بيانات فيما يتعلق بأمن إسرائيل والاعتبارات العسكرية. على سبيل المثال، فيما يتصل بقليلية، تشير المحكمة العليا إلى أنه:

لم يُذكر أن قليلية تقع على بعد كيلومترين من مدينة كفار سابا الإسرائيلية؛ وأن قليلية كانت نقطة عبور الإرهابيين منفذي عمليات التفجير الانتحارية بالقنابل، خاصة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، إلى إسرائيل بغرض ارتكاب هجمات إرهابية ضدها؛ وأن أغلبية مسار السياج على الجانب الغربي من المدينة تقع على الخط الأخضر، بل إن جزءا منه يقع داخل إسرائيل؛ وأنه منذ بناء السياج حول قليلية قل عدد أعمال التسلل الإرهابية في المنطقة (المرجع نفسه، الفقرة ٦٨).

المقرر ضد عملية السلام

لقد أوضح المجتمع الدولي أن أفضل أمل، إن لم يكن الأمل الوحيد، للتوصل إلى حل للصراع يتمثل في العملية المبينة في خريطة الطريق. إن هذه الخريطة، المقترحة من اللجنة الرباعية المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، قد قبلتها إسرائيل والقيادة الفلسطينية، وأقرها مجلس الأمن. بيد أن المقرر يعلن رفضه مرارا للعملية الدقيقة التي بذل جهد كبير في صياغتها في تلك الوثيقة.

ويتضح هذا بوجه خاص في موقف المقرر إزاء مسألة المستوطنات. فقد اتفق الطرفان على أن تكون هذه المسألة ضمن المواضيع التي يتعين تناولها في مفاوضات الوضع النهائي. وحسب ما جاء في خريطة الطريق، لا يمكن إجراء هذه المحادثات إلا بعد اتخاذ عدد من الخطوات الأساسية - بما في ذلك إجراءات فلسطينية متضافرة لتفكيك البنية الأساسية الإرهابية ووقف أعمال التلقين والتحريض.

بيد أن هذه الإجراءات هي في نظر المقرر لا أهمية لها. فهو يؤكد أنه "لا يوجد مبرر للاحتفاظ بهذه المستوطنات"، بغض النظر عن أي عنف أو تقاعس من الجانب الفلسطيني.

وبالمثل، اتفق الجانبان على تسوية قضية القدس من خلال المفاوضات. ولقد أثبتت إسرائيل فعلا استعدادها لتقديم مقترحات بعيدة المدى حول هذا الموضوع. ولكن في التقرير

لا تبدو القدس مسألة من المقرر التفاوض بشأنها، بل على إسرائيل التخلي عنها انفراديا قبل إجراء المفاوضات.

ويطبق التقرير معيارا ماثلا مثيرا للمشاكل على موضوع مفاوضات الوضع النهائي. ففي النهج الذي أُعدت مراحلها بعناية في خريطة الطريق، من المقرر أن تبدأ هذه المفاوضات خلال المرحلة الثالثة، عقب إتمام الالتزامات الأولية، بما في ذلك تفكيك البنية الأساسية الإرهابية. ويدعو التقرير، متجاهلا هذا الإطار، المجتمع الدولي إلى كفالة "بدء هذه المفاوضات دون تأخير".

ويذهب التقرير إلى أبعد من رفض خريطة الطريق المقبولة دوليا. فهى يحتج بأن عملية خريطة الطريق تتناقض مع القانون الدولي، حيث جاء به "أن أيا من المجموعة الرباعية أو عملية خريطة الطريق التي تلتزم بها المجموعة ليس قائما على دعائم من سيادة القانون أو احترام حقوق الإنسان". وبهذا الموقف هناك تملص في التقرير من الجهود التي يبذلها الطرفان والمجتمع الدولي سعيا إلى التوصل إلى حل واقعي للصراع.

وعلاوة على ذلك، يقوض المقرر الخاص، بما ذكره، المبدأ المتفق عليه بالتوصل إلى حل على أساس وجود دولتين، الذي يقع في الصميم من خريطة الطريق وكل جهد دولي يبذل لحل الصراع. وحسب ما ذكره المقرر فإنه "مع ازدياد صعوبة تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، إن لم تكن استحالته، سيتعين النظر في إقامة دولة فلسطينية ذات قوميتين". ومن المعلوم أن "دولة فلسطينية ذات قوميتين" سوف يفضي إلى إزالة دولة إسرائيل. إن تأييد المقرر الخاص للحق الفلسطيني في تقرير المصير، كما هو الحال في التقارير السابقة، وفي هذه المرة رفضه الحق اليهودي في تقرير المصير، يتناقض مع النهج المقبول دوليا لإزاء تسوية الصراع.

استنتاجات

لقد احتجت إسرائيل منذ فترة طويلة بأن تقارير المقرر الخاص لا تخدم الدور الذي يضطلع به. فعلاوة على المشاكل التي تثيرها سمة الانحياز إلى جانب واحد التي تتسم بها ولايته، يتجلى في التقارير التغاضي البالغ عن الحقائق، الذي عوجه قد تُقبل الشائعات، مهما كانت خيالية أو لا دليل عليها، ما دامت تتفق مع النزعات الواردة في التقرير.

ولكن هذا التقرير يكشف، ربما أكثر من أى تقرير آخر، إلى أى حد تتناقض فرضيته واستنتاجاته مع المبادئ الأساسية التي اتفق عليها كلا الجانبين والمجتمع الدولي، بوصفها الأساس الوحيد للتقدم صوب السلام والمصالحة. إن من ألزموا أنفسهم بالعمل من

أجل السلام يقبلون أن خريطة الطريق هى الوسيلة الوحيدة الصالحة للتقدم إلى الأمام؛ ولكن في نظر المقرر تمثل تلك الآلية بدلا من ذلك انتهاكا للقانون الدولي. إن أولئك الذين يعملون من أجل السلام يقبلون أن الحل الوحيد الدائم هو وجود دولتين؛ ولكن على العكس من ذلك يبدو أن ذلك لم يعد، في نظر المقرر، ممكنا أو منشودا. إن أولئك الذين يعملون من أجل السلام يقبلون أن إحراز التقدم يتعين أن ينبني على وفاء كلا الجانبين بالتزامات؛ ويعكس التقرير حقوقا فلسطينية والتزامات إسرائيلية. والأمل ضئيل في أن يكون من شأن منظور كهذا تحسين الحالة الإنسانية في المنطقة أو التقريب بين الجانبين للتوصل إلى حل للصراع.

لقد آن الأوان لوجود ولاية متوازنة تعامل كلا الجانبين بصورة منصفة.